

بان حمله الثلث او القدر الذي سماه الموصي ثم ظهر على
الموصي دين برد الميراث بان احاط الدين بما لا يحسن
فانه يرق كمن يطل الوصية حرقان لم يحط الدين بمال
الموصي بل رد بعض الميراث فانه يرق منه ما قابل الدين
ويبقى ثلث ما بقي منه بمرضاة الدين لان الباقي
ما زال المال ولا شيء للمورث في الباقي من الميراث بقدر ما
الدين له عتق بوجه ما يترتب من الثلث والجزء على
المريدين في ثلثه والوصية مفردة على الارث
فقوله وان عتق اي في التطوع واما اذا عتق
في الخيا او ظهر دين برد الميراث فانه يرق الجميع
لانه لا يمتنع عن ظمها لبعض رقبتهما فتنفذ
المقاول او اذا اشتري الميراث الموصي بشرايه للمنفق
فان قيل ان يمتنع فانه يشترى غيره ويقتض
اي مبلغ ثلث الثلث لا الميراث لا يكون حرا بنفسه الشرا
لان الحكم في احواله احكام عبيد حتى يمتنع ولهذا
لو قيله شخص كان عليه قيمته يحمل في عير اخر
فان قصرت عن رقبته اتمت اغنيته من ثلث
الميراث او ثلث ما بقي الا ان يقول في وصيته اذا
اشترى بتموه فانه يكون حرا بنفسه الشرا اذا مات
بميراث اقل يلزم شرعنا حصول الحرية لكن قوله
وان مات الخ تجري فيما اذا اشتري للمنفق عن
ظما او بغيره غير ان قوله لمبلغ الثلث يجري فيما
اذا اشتري للمنفق بغيره او اموالها اذا
اشترى للظما او فلا بد ان يكون مبلغ الثلث
يشترى به رقبته كاملة **ور** بشارة او عدد من ماله

شارك

بجز وان لم يبق الا ما سماه بقوله ان حمله الثلث **ش**
يعني انه اذا اوصي له بشارة من عنده او ميراث عبيد
او غير من ابيه او قال اعطوه عيردا من عني عبيد
وهو ذكر فانه يشترك المورث في مال الميت بالجزء
اي نسبة ما اوصي به الي نسبة ما اوصي به من
القيم او الميراث او الابل وخوم فاذا اوصي له بشارة
متساوية ثلاث اشباه كان شريكها بالثلث اوله
مائة كان شريكها بمشراة المشراة على هذا في الرقيق
والابل وخومها فقوله يرد اي مقود تصرف
تميزه ليعم الشبابة وغيرها وقوله من ماله
بلازم بكسورة على اية واحدا لا مال ولا يعرفها
على ان ما اوصي له فله صلتها اي من الذي له من
ذالك الجنس واعلم هذا اذ لم يعل المراد اذ اهلك مال
الموصي كله ولم يبق منه سوى الميراث الذي سماه
للموصي له فانه يلحقه ولو كانت قيمته تقادله قيمته
جميع مال الموصي لكن بشرط ان يكون الثلث قال فيها
من اوصي بمشقة عشرة من عبيده ولم يبينهم
وعبيده خمسون فمات منهم عشرة وقيل بالتقويم
عتق ممن بقى منهم عشرة اجزا من ثلثات جزا بالسهم
خرج عدد ذلك اقل من عشرة لانه لو ملكوا الا عشرة
عتقوا ان حكم الثلث وكذا في اوصي لرجل بعير
من رقيق او بمشقة من ابيه اتمت هذا استتمثل قوله
شارك بلجز مع قوله وان لم يبق الا ما سماه بقوله
اي لا تحكم بالشرقة مع الحكم بالاختصاص من ثلثها
ويجاب بان قوله شارك بلجز فيما اذا كان بعير الشرا